



الشركات الأهلية: رهان مركزي أم عقبة أمام التنمية المحلية؟

مخرجات الجلسة



في اواخر مارس 2022 ، قام رئيس الجمهورية قيس سعيد بإصدار مرسوم يتعلق باحداث الشركات الأهلية.

تزامن ذلك مع إصدار مرسومين آخرين يتعلقان بالصلح الجزائري ومواجهة المضاربة والاحتكار.

يقدم رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد هذه الشركات كبديل لمنوال التنمية معتبرا انه يمثل حلاً لمواجهة البطالة ومنطقاً لتحفيز التنمية المحلية والجهوية ودافعاً لتحسين مناخ التشغيل والاستثمار وبالتالي تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي عامة على مستويين المحلي والوطني.

بين ناقد ومؤيد، أثار هذا القانون الكثير من التساؤلات حول فاعليته وقدرته على رفع رهان التنمية الجهوية والمحلية.

في هذا الإطار نظم المرصد التونسي للاقتصاد يوم الخميس 21 افريل 2022 جلسة حوار رمضانية تحت عنوان:

الشركات الأهلية: رهان مركزي أم عقبة أمام التنمية المحلية؟

تزامن هذا اللقاء مع تداول المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 21 افريل 2022 للأميرين المتعلقين بالنظام الأساسي النموذجي للشركات الأهلية الجهوية والنظام الأساسي للشركات الأهلية المحلية.

أشرف على إدارة الحوار ندى الطريقي عن المرصد التونسي للاقتصاد بحضور كل من:

- عبد السلام حمدي، مناضل اجتماعي عضو في مشروع البناء القاعدي.
- ليلى الرياحي، ممثلة عن المنصة التونسية للبدائل.
- لطفي بن عيسى، خبير في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

ويعتبر هذا اللقاء فرصة للنظر في تفاصيل هذا القانون وتحليل مراجعه الفلسفية قصد التعرف على ملامحته للوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي وقدرته على إحداث نقلة نوعية للتنمية الجهوية والمحلية.

تحدثت عضو مشروع البناء الديمقراطي القاعدي عبد السلام حمدي فشل المنوال التنموي في تونس، معتبرا انه لم ينتج إلا التهميش والبطالة حيث لم يعد قادرا على إنتاج الثروة كمكسب اجتماعي بقدر ما أصبح يستهلك الثروة محليا ووطنيا.

قال المتدخل الأول، عبد السلام حمدي أن فكرة الشركات الأهلية نبعت من المناطق المهمشة دون ضغط داخلي أو تدخل خارجي. الهدف منها هو البحث عن حلول من الواقع أخذاً بعين الاعتبار النسيج الاقتصادي المحلي وتأسيس تجربة تمكن الناس من استغلال الثروات الموجودة لتحقيق التنمية. يعتبر حمدي أن الشركات الأهلية تمثل أحد الحلول الممكنة لتغيير المنوال التنموي والدفع الاقتصادي والتقليص في توزيع الثروات بين الجهات بهدف استغلال الثروات بطريقة منظمة وفق جملة من المعايير (الجدوى الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية والتضامن بين مكونات المشروع والنسيج الاجتماعي) داعياً إلى التفكير بإيجابية لتحقيق البناء الإيجابي.

وأشار حمدي إلى أن الشركات الأهلية متاحة لجميع متساكني جهة ما حيث يكون جميع الشركاء متساوين في التمثيلية مهما كانت حصتهم من أسهم الشركة. وأضاف أن هذه الشركات تقدم مسؤولية اجتماعية عبر تخصيص 20% من نسبة مبيعاتها للأنشطة الثقافية والبيئية.

أما عن مصادر تمويلها ذكر حمدي بان الفصل 30 من قانون الصلح الجزائري ينص على تخصيص 20% من مصادر الصلح الجزائري يتم توظيفها لتمويل الشركات الأهلية.

من جهته عبر الخبير في الاقتصاد الاجتماعي التضامني لطفي بن عيسى خلال مداخلة إن صلوحية المنوال التنموي الذي تم اعتماده منذ ثمانينات القرن الماضي انتهت مشددا على أن تونس وصلت إلى أزمة هيكلية أتت على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها داعياً إلى ضرورة إعادة تصور منوال تنموي جديد قادر على خلق الثروة والتقدم.



أما المتدخل الثالث ليلى الرياحي فقد اشارت ان أحد الإشكاليات المهمة في تونس حاليا هو عدم القدرة على توفير التمويلات اللازمة لإعادة إطلاق الإقتصاد.

اما عن الشركات الاهلية فقد نقدت المتدخلة عدم وجود شرح أسباب يضع المرسوم في اطاره وغياب مساحة في القانون لتعريف المبادئ والمصطلحات التي قد يشوبها بعض الغموض. وعرجت على تعدد الأطراف المتدخلة في قرار الشركات الأهلية في الجلسات العامة على غرار سلط الاشراف المحلية والمركزية وهو ما يجردها تماما من الاستقلالية. وقالت ان وضع هذه الشركات تحت سلطة الوالي والمعتمد هي تكملة لمنظومة في شكل هرمي تحيلنا بشكل مباشر نحو الرئيس.

وأشارت بالمناسبة ان الغاية من منوال التنمية هي تحديد وتخطيط لبناء إقتصاد وطني سيادي وشامل حيث يجد كل طرف مكانه من ناحية عمله وقيمة العمل ومستحقته وحقوقه في حين احتكار الرئيس للسلط من جهة وبخس من حلول اقتصادية من جهة أخرى يدعو للتساؤل حول أسباب عدم ابلء أولوية قصوى لقضية البنك المركزي التونسي الذي جرد من دوره الحيوي سنة 2016.

اما عن قانون الصلح الجزائي حسب وجهة نظر ليلى فهو وسيلة لتعبئة الموارد المالية من الفاسدين بتبويضهم وإعادة إدماجهم في الإقتصاد لتمويل مشاريع غير واضحة المعالم بدون توجه تنموي واضح نحو بناء اقتصاد تحريري. خلال النقاش أكد الحاضرون "على الاتفاق في تشخيص الواقع ولكن اختلفوا في الحلول المقترحة حيث يعتبر مؤيدو مشروع الشركات الأهلية "على أنها مبادرة قادرة "على أن تخلق ديناميكية جديدة داخل الاقتصاد التونسي من خلال تمكين السكان القاطنين محلياً من الموارد المالية والطبيعية لإنجاز مشاريع في عديد المجالات ينجزها عادة القطاع الخاص.

بينما يعتبر الطرف المقابل أن هذه الحلول غير كفيلة بتغيير الواقع الصعب الذي تعيشه تونس وتعتبر حلول ترقية بعيدة كل البعد عن القطع مع الطرق التي اثبتت فشلها في التأثير إيجابيا في الواقع التونسي وقد يتسبب بعضها في تأجيج مواضيع صعبة التناول اجتماعيا على غرار الأراضي الاشتراكية.

من جهة أخرى، اعتبر المشاركون أنه يمكن أن تكون الشركات الأهلية نقطة تحول نحو اقتصاد منتعش في حالة اخذ جهة الاشراف بعين الاعتبار كل النقد الموجه رغم كل تعلاتها معتبرين هذه المبادرة الداعية لفتح النقاش حول مشروع الشركات الاهلية يمكن أن تكون قوة ضغط على جهة الاشراف حتى تأخذ بعين الاعتبار النقد الموجه لهذه المبادرة قصد تلافيتها.

ثم أشار في خصوص الشركات الأهلية أنها في تناغم شبه كلي مع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي تمثل منظومة متنوعة قادرة على استيعاب كافة الأشكال القانونية التي يمكن أن ينتظم ضمنها المجتمع لغايات اقتصادية واجتماعية طالما يتقاسم نفس التوجهات والأهداف والقسم ومنها الشركات الأهلية.

وشدد الخبير على أنه يمكن لتونس ان تحقق فشلا في تحقيق أهداف الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي التضامني إذا ما تم اعطاء الأولوية لتكثيف الشركات الأهلية للبروز على حساب الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي مازال تطبيقه ينتظر صدور الأوامر التطبيقية والتنظيمية، معتبرا ان الشركات الأهلية لن تستطيع مجابهة التحديات دون الانضواء تحت الاقتصاد الاجتماعي التضامني خاصة فيما يتعلق بالتمويلات لأن أموال الصلح الجزائي محدودة وفانية بمرور الوقت ولا يمكن المرهنة عليها كعمول رئيسي لهذه الشركات حسب تقديره.

ثم تساءل بن عيسى عن الطرق التي سيتم استعمالها للتصرف في الأراضي الاشتراكية التي تمثل موضوع حساس.



كما نقد بن عيسى تدخل الدولة في هذه الشركات من خلال التنصيص على نظام المراقبة القبلية التي تنسف استقلالية الشركات الأهلية وتجعلها امتداد للسلطة الادارية باعتبار أن الوالي يحظى بسلطة واسعة. ودعا الى إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وأن تستعيد الدولة دورها كقاطرة للتنمية.



رغم الثراء الذي كان موجوداً في النقاش والتفاعل حول المرسوم، تبقى بعض الجوانب تستدعي التساؤل:

إذ أن إحداث صنف جديد من الشركات يدعو التساؤل حول ما إذا أعدت الدولة الآليات التي تحفظه من العقبات التي تعترض الشركات الأخرى. مثلاً، ضعف النفاذ للموارد المالية أو نقص في التكوين في مجالات التصرف.

كيف سيكون دور الدولة في دفع هذه المؤسسات الاقتصادية الجديدة نحو النجاح؟

هل ستمول الدولة هذه الشركات إلى جانب التمويل الناتج عن الصلح الجزائي أم ستضطلع فقط بدور رقابي؟ وهل ستقوم بذلك في شكل قروض ميسرة؟ أم في شكل هبات؟

وماهي الموارد التي قد تضعها على ذمة هذه الشركات وهل للجماعات المحلية مكان في اتخاذ هذا القرار؟

من جهة أخرى، لم يدل المرسوم بمعلومات حول إذا ما هناك توجه معين تنموي واضح يؤطر هذه الشركات الجديدة؟

هل ستشجع الدولة مثلاً فتح شركة أهلية تقوم بمشاريع مستنزفة أو ملوثة إذا كان تسييرها بيد سكان الجهة؟

تبقى هذه التساؤلات مفتوحة إلى حين نشر الأوامر الترتيبية التي قد تضيف معطيات جديدة تفضي إلى قراءة أخرى إلى جدوى وفعالية المرسوم.





مداخلة عبد السلام حمدي

https://youtu.be/pn_JSprVDKk



مداخلة لطفي بن عيسى

https://youtu.be/uymJdB5XK_I



مداخلة ليلى الرياحي

https://youtu.be/uoJ_0aSakIk



تفاعلات بين الحضور والمتدخلين

https://youtu.be/-iGx_IqR4zE